

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وجزم بهذا الخرقى وغيره .
- وقدمه في الهداية والمذهب والمحرر والنظم وغيرهم إلا ما استثنوه مما سببه الوطاء .
- فعلى هذه الرواية وهي اختيار الخرقى لا يبلغ به أدنى الحدود .
- قال الزركشي كذا فهم عنه القاضي وغيره وقاله في الفصول .
- وقال في الفروع فعلى قول الخرقى روى عنه أدنى حد عليه وهو أشهر .
- ونصره أبو الخطاب وجماعة .
- وجزم به في المحرر وغيره .
- قال الزركشي وهو قول أكثر الأصحاب .
- فعلى هذا لا يبلغ بالحر أدنى حده وهو الأربعون أو الثمانون ولا بالعبد أدنى حده وهو العشرون أو الأربعون .
- وقال المصنف والشارح وصاحب الفروع ويحتمل كلام الإمام أحمد والخرقى رحمهما الله أن لا يبلغ جناية حدا مشروعا من جنسها ويجوز أن يزيد على حد من غير جنسها .
- فعلى هذا ما كان سببه الوطاء يجوز أن يجلد مائة إلا سوطا لينقص عن حد الزنى وما كان سببه غير الوطاء لم يبلغ به أدنى الحدود .
- وإليه ميل الشيخ تقي الدين رحمه الله .
- قال الزركشي وهو أقعد من جهة الدليل .
- زاد في الفروع فقال ويكون ما لم يرد به نص بحبس وتوبيخ .
- وقيل في حق الله الحبس والتوبيخ \$ فائدتان .
- إحداهما إذا عزره الحاكم أشهره لمصلحة نقله عبد الله في شاهد الزور .
- ويأتي ذلك في آخر باب الشهادة على الشهادة